

الوحدة النقدية الأوروبية وإشكالية المنطقة النقدية المتلى

سعدوني محمد & محمد بن بوزيان

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير

جامعة بشار

الملخص:

كان من أهم سمات فترة الحرب العالمية الثانية بروز ظواهر جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية، فحواما نشوء فكرة التكامل الاقتصادي كنتيجة لازدياد الشعور والرغبة لدى مختلف دول العالم في تحرير التبادل والتجارة الدولية من القيود والعوائق التي تعترض سبيلها هذا علاوة على سعيها المشترك لزيادة التكامل الاقتصادي فيما بينها بكافة الوسائل والطرق الممكنة كوسيلة لمواجهة المشاكل الاقتصادية والسياسية. ولقد حققت بعض هذه التجمعات الاقتصادية خطوات كبيرة من التقدم اتجاه تحقيق أقصى صور التكامل الاقتصادي ولعل من أهمها الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والنقدي الذي تعزز بإصدار اليورو.

1- مفهوم التكامل النقدي أو الوحدة النقدية:

هناك عدة تعاريف تناولت مفهوم التكامل النقدي إلا أن أغلبها ترى بأنه مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى تسهيل المدفوعات الدولية وذلك بإحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء في هذا التكامل أو في هذه الوحدة النقدية²²⁸. وبشكل عام فإن التكامل النقدي يعد تنويجا ووسيلة ضرورية لتحقيق التكامل الاقتصادي الكامل الذي يستلزم تحقيق تكامل نقدي كامل، وهذا ما توصل إليه الاقتصادي F.Machlup في تحديده لمعنى التكامل النقدي، حيث رأى "أن فكرة التكامل تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل"²²⁹، ويضيف أنه في نطاق أي منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع، كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز أو تمييز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلع أو المكان الذي تقصد إليه، مع ما يتضمنه ذلك من أن تساوى أسعار السلع المتساوية في جميع المنطقة التكاملية. مع تعريف "تساوي" وسائل

²²⁸ مغاوري شلي، اليورو: الآثار المتوقعة على اقتصاد البلدان العربية والعالم، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 133.

²²⁹ صندوق النقد العربي، التكامل النقدي العربي، الطبعة الأولى، لبنان، 1981، ص 42.

الإنتاج بمعايير الإمكانية الكاملة للتنقل وللإحلال.²³⁰

ولتحقيق التكامل النقدي أو الوحدة النقدية لابد من المرور بعدة مراحل حتى نصل إلى خلق عملة موحدة بين

الدول الأعضاء وهذه المراحل هي كما يلي:²³¹

- التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود على المعاملات النقدية بجميع أنواعها وتحقيق حرية حركة رؤوس الأموال بينها.

- القيام بتنسيق السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء، وذلك لتحقيق درجة عالية من التقارب الإقتصادي بين هذه الدول.

- قيام بنك مركزي كسلطة فوق قومية، لإصدار العملة الموحدة والإشراف على التعامل بما داخل هذا التكتل ووضع وتنسيق السياسة النقدية الموحدة لهذا التكتل بما يحافظ على قوة واستقرار هذه العملة الموحدة.

2- النظام النقدي الأوروبي... النشأة والتطور:

يعتبر الإتحاد النقدي الأوروبي من أهم تجارب التكامل الإقتصادي في الوقت الراهن، حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار إقتصادي لأوروبا والتي كانت المحفز الأول للتفكير في إقامة نوع من التكتل والتعاون بين دول القارة.

أولاً/ التطور التاريخي لنشأة الجماعة الإقتصادية الأوروبية:

تم في سنة 1947 توقيع اتفاقية تأسيس الإتحاد الإقتصادي (الجمركي) لدول البنولكس، وكان يشمل ثلاث دول أوروبية هي: هولندا، بلجيكا ولكسمبورغ وفي عام 1949 تم تكوين المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي والتي تكونت من 16 دولة تعهدت بموجبه ممارسة تعاون وثيق في علاقتهما الإقتصادية المتبادلة. وقد تناول هذا الإلتزام بشكل أساسي تنمية الإنتاج الوطني والإستقرار المالي وحرية التبادل بين الدول الأوروبية.

وبعد الإعلان بعام عن خطة روبرت شومان وزير خارجية فرنسا أي في 18/04/1951 أنشأت فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البنوليكس (المجموعة الأوروبية للفحم والصلب) بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الإستراتيجيتين وتنظيم التنافس بين الصناعات الأوروبية ومع أن فترة الخمسين سنة الماضية كانت مليئة بالعمل في حقل التنظيم الأوروبي والاتجاه نحو تحقيق الوحدة إلا أنه يمكننا تحديد المحطات الرئيسية التالية:

1- معاهدة روما: تم توقيعها في روما وذلك في مارس 1957 بين الدول الستة المذكورة سابقاً، والتي تعتبر

²³⁰ جون وليامسون، مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي، في التكامل النقدي العربي: المبررات - المشاكل - الوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية،

الطبعة الثالثة، بيروت، 1986، ص 42.

²³¹ مغاوري شلي، المرجع السابق، ص 134.

الوثيقة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية والهادفة إلى:²³²

- إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة الداخلية بين الدول الأعضاء ووضع تعريفات جمركية موحدة اتجاه دول العالم الأخرى.
- إزالة الحواجز القائمة في وجه انتقال رؤوس الأموال وللأشخاص والخدمات بين الدول الأعضاء.
- تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
- وفي نفس السنة (1957) وقعت نفس الدول إتفاقية تأسيس المجموعة النووية الأوروبية، وقد كونت المجموعات الثلاثة السالفة الذكر ما يسمى بالمجموعة الأوروبية وقد تم التوقيع في بروكسل في عام 1967 على اتفاق التوحيد الذي بموجبه يصبح للمجموعة الأوروبية الهيئات التالية:
- مجلس وزراء مشترك ومفوضية مشتركة.
- جمعية برلمانية ومحكمة أوروبية.

2- الطريق نحو الوحدة النقدية: لم تتوقف محاولات التعاون النقدي بين الدول الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدءا بإنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبي عام 1950 وبعد تكوين السوق الأوروبية المشتركة بموجب معاهدة روما سنة 1957 هذه السوق عرفت فيما بعد باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية، تركزت جهود التعاون النقدي من أجل مواجهة أزمات اقتصادية مختلفة، مثل اختلال موازين المدفوعات، زيادة مستويات التضخم، الركود الاقتصادي، زيادة نسب البطالة، تدهور وضع الدولار كعملة الاحتياط الدولية ثم وقف تحويله إلى ذهب.

وقد تطورت محاولات التعاون النقدي من مجرد كونها ترتيبات لمواجهة الأزمات المختلفة التي تتعرض لها دول الجماعة الأوروبية لكي تصبح هدف في حد ذاته وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية المهدف الذي حققته معاهدة ماستريخت في 1992/02/7 التي بموجبها أنشئ الإتحاد الأوربي والذي يجسد التعاون الاقتصادي والنقدي الأوربي.²³³

ثانيا/ مراحل تطور النظام النقدي الأوربي:

إن فكرة تكوين وحدة نقدية وإقتصادية فكرة قديمة ظهرت منذ الخمسينيات من القرن الماضي، ولكنها لم تلق النور بسبب وجود نظام (بريتون وودز) العالمي لتثبيت أسعار الصرف، الشيء الذي أعاق إقامة نظام نقدي منفصل داخل أوربا، وبعد انهيار هذا النظام وازدياد معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفاض الدولار بنسبة 10% في فبراير 1971 ظهرت الحاجة لإصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة.

²³² عبد السلام عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، دار الجماهيرية، ليبيا، 1993، ص 389-399.

²³³ مدحت صادق، النقد الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، ط1، دار غريب، القاهرة، 1997، ص 91.

وخلال سعيها لوضع نظام نقدي فعال مر هذا النظام بالمراحل التالية:²³⁴

1- نظام التعبان النقدي: قام الإتحاد الأوروبي عام 1972 طبقا لما سمي بنظام التعبان داخل النفق "Snake in the Tunnel" بتحديد هوامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية وكانت مرتبطة هذه العملات بالدولار الأمريكي مع السماح بتذبذبها في حدود 2.25% حول سعر الدولار. أما طبقا لنظام التعبان النقدي فقد خفضت النسبة إلى النصف تقريبا وأصبحت أسعار صرف العملات للدول الأعضاء مثبتة فيها بينها مع وجود هامش التذبذب، في حين تكون هناك العملات حرة في التعويم بالنسبة للعملات الأجنبية. أصبح نظام التعبان غير ذي جدوى وتم إلغائه واستبداله بالنظام النقدي وذلك بسبب تعميم فكرة حرية التعويم عام 1973.

2- النظام النقدي الأوروبي: نظرا لفشل نظام (التعبان النقدي) تم استحداث النظام النقدي الأوروبي ودخل حيز التطبيق في منتصف مارس 1989 وفقا لهذا النظام يكون لكل عملة من العملات التي تنتمي إلى التحالف سعرين أحدهما مركزي وهو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية ويسمح للعملات بالتذبذب في حدود 2.25% صعودا وهبوطا من هذا السعر، باستثناء الليرة الإيطالية حيث سمح لها بتذبذب في حدود 6% صعودا وهبوطا حتى يناير 1990 حيث أخذت بالهوامش الضيقة، أما السعر المحوري الذي يحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في التحالف.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن "وحدة النقد الأوروبية" هي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة ويحدد هذا الوزن بمدى مساهمة العملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لكل دولة ويتم تغيير الأوزان النسبية للعملات دوريا كل خمس سنوات، أو في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة بنحو 25% أو أكثر. ويقابل إصدار وحدة النقد الأوروبية قيام البنوك المركزية للدول الأعضاء، بإيداع نسبة قدرها 20% من احتياطياتها من الذهب، وكذلك 20% من أرصدها من الدولار لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي. أدى عدم تكوين سوق موحدة بين أطراف التحالف على الرغم من النجاحات النسبية التي حققتها هاته الأطراف في سبيل الوحدة إلى تعديل اتفاقية روما بما يتلاءم مع الأهداف المطروحة لذلك أصدر البرلمان الأوروبي عام 1986 الوثيقة الأوروبية الموحدة (Single European ACT) التي أكد فيها ضرورة تحقيق الوحدة الإندماجية الكاملة بين الأعضاء.

وعدلت في هذا السياق الجماعة الأوروبية من أهداف سياستها النقدية، حيث تم تغيير التركيز من العمل على استقرار الأسعار والتوظيف الكامل والنمو الإقتصادي المستمر، خلال الستينات والسبعينات إلى هدف

²³⁴ مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية، مصر 1997، ص 70-75.

التحكم في التضخم، مع النظر إلى استقرار الأسعار كشرط ضروري، لتحقيق سائر الأهداف الاقتصادية بما في ذلك استمرارية النمو الاقتصادي.

وحاولت كل دولة عضو الوصول بمعدل التضخم بما أقل حد ممكن مقارنة بالمعدل الألماني. لكن بإتحاد الألمانين بدأت معدلات تضخم في الارتفاع بشكل كبير وارتفعت معها معدلات الفائدة مما أدى إلى حالة من حالات الركود الشديدة، وخلال الفترة من سبتمبر 1992 إلى ماي 1993 انسحبت الليرة الإيطالية والجنينة الإسترليني من آلية أسعار الصرف وانخفضت البيزيتا الأسبانية ثلاثة أضعاف، الأسكودو البرتغالي مرتين والجنينة الأيرلندي مرة واحدة، على الرغم من ذلك أثبتت الشكوك حول انخفاض الفرنك الفرنسي مقابل المارك الألماني ومن ثم إتخذ البنك المركزي للاتحاد قرار لتوسيع هامش التذبذب إلى 2.25% إلى 15% لكي تستعيد دول الإتحاد استقرارها السابق، بجانب إمكانية تخفيض معدلات الفائدة كلما لزم الأمر. كما سمح للبنك المركزي الألماني بالحفاظ على استمرار أسعاره في الحدود المتاحة.

3- تقرير ديلور: يتطلب تحقيق التكامل النقدي توحيد عملات كل دول الإتحاد بعملة واحدة يتم التعامل بها بين هذه الأقطار، وهذه الدرجة العالية من التكامل تتطلب إيجاد بنك مركزي واحد للمنطقة ككل، بحيث تكون هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في المنطقة.

لهذا السبب أنشأ المجلس الأوروبي (الذي يضم رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة) في جوان 1988 لجنة برئاسة "جاك ديلور" وتضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء. وذلك لوضع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الإتحاد الاقتصادي والنقدي وقد اقترحت هذه المجموعة خطة لتحقيق الوحدة النقدية ووضع التقرير ثلاثة قواعد لهذه الوحدة.

- التحويل الشامل للعملات.
 - تكامل البنوك والأوراق المالية.
 - إلغاء هوامش التذبذبات والمحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملات الأعضاء.
- كما أشار التقرير إلى الحاجة الماسة لوجود مؤسسة نقدية أوروبية، إذ أن وجود سياسة نقدية واحدة لا يمكن في وجود قرارات مختلفة في عدة بنوك مركزية، وأقترح لهذا النظام النقدي الجديد: النظام النقدي للبنوك المركزية "ESCB" European System of Central banks وهو المسؤول عن تشكيل وتنفيذ السياسات الموجهة من قبل لجنة تابعة للـ "ESCB"
- ثالثاً- إتفاقية ماستريخت والتدرج للوحدة النقدية:

من أجل استكمال الخطوات السابقة، عقدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية مؤتمر قمة في

فبراير 1992، باستريخت (هولندا) لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما ولتوقيع اتفاقية جديدة لإنشاء الإتحاد النقدي والإقتصاد الأوروبي.

1- أهداف الإتفاقية: تشمل مايلي:²³⁵

تشير اتفاقية ماستريخت في المادة الثانية (إن الهدف هو إنشاء سوق مشتركة واتحاد إقتصادي نقدي) وذلك عن طريق توحيد السياسات والأنشطة من اجل تدعيم النمو الإقتصادي مع توسيع نطاق العمالة والحماية الإجتماعية وتتضمن الإتفاقية تنظيم كافة نواحي الحياة تشريعيا، إجتماعيا، إذ أنها تعتبر وثيقة عمل أوروبية.

- إما بخصوص السياسة النقدية تشير المادة 105 من اتفاقية ماستريخت إلى (إن هدف نظام البنوك المركزية الأوروبية هو العمل على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الإقتصادية لدول الجماعة) ومنحته الإتفاقية لذلك الإستقلالية الكاملة عن السلطات الوطنية الأوروبية.

- وفيما يتعلق بالسياسة المالية تهدف اتفاقية ماستريخت إلى تأمين التنسيق الجيد بين السياسات المالية لحكومات الدول الأعضاء للمساعدة على إيجاد مزيج مناسب بين سياساتها الإقتصادية وهذا أمر ضروري من وجهة نظر السياسة النقدية ونظرا لوجود مجموعة من الميزانيات الوطنية كان من الضروري ممارسة رقابة دقيقة متبادلة وتنسيقا بين مختلف السياسات المالية في إقتصاديات الدول الأعضاء.

2- مراحل الوحدة النقدية:

- إن من أهم النتائج التي توصلت إليها المجموعة قبل معاهدة ماستريخت تحديد مراحل التكامل النقدي (EUM)، كما وردت في تقرير لجنة ديولور (Delors committee) في أبريل 1989 التي حددت ثلاث مراحل

للتوصل إلى الوحدة النقدية، وهذه المراحل هي كالتالي:²³⁶

1- المرحلة الأولى: تبدأ في يوليو 1990، وتتضمن تكملة التعاون والتنسيق الإقتصادي للتوصل إلى السوق المشتركة بنهاية عام 1992، والمشاركة الكاملة لجميع عملات دول المجموعة في النطاق - الهامش - الضيق لآية سعر الصرف.

2- المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي تبدأ في عام 1994، ويتم فيها إنشاء أو تكوين نظام البنوك المركزية الأوروبية (ESCB)، والتي سيتم فيها التحول من مجرد التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة لكل دولة من دول المجموعة إلى إيجاد صيغة لتطبيق سياسة نقدية موحدة، وكذلك الاستمرار في العمل على تقليص هامش تحرك أسعار الصرف بين عملات دول المجموعة، ومن المقرر أن تتبع دول المجموعة سياسات إقتصادية تهدف إلى تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الإقتصادي، وخصوصاً فيما يتعلق بالمؤشرات الأربعة وهي:

²³⁵ مرجع سابق، ص 77-78.

²³⁶ نيبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، دار إنجي مصر، ط2، مصر، 1999 ص 68 - 70.

- معدل التضخم، نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة طويلة الأجل.

3- المرحلة الثالثة: خطط هذه المرحلة أن تتم في فترة تتراوح ما بين 1998 وبداية 1999 على أكثر تقدير يتم فيها تحديد أسعار صرف دول المجموعة بشكل نهائي غير قابل للتغير، على أن يتم التعامل بعد ذلك بعملة واحدة هي (اليورو)، ومن الجدير بالذكر أن المملكة المتحدة قد احتفظت لنفسها بحق عدم الانضمام إلى هذه المرحلة (الوحدة النقدية الكاملة).

- أما الفترة ما بين 1999 و2002 تكون فترة انتقالية يتم التعامل فيها بال(EURO)، بجانب العملات الوطنية مع الانسحاب التدريجي لتلك العملات لصالح تعميم استخدام اليورو (EURO)²³⁷

3- شروط الانضمام للوحدة النقدية:

حددت معاهدة ماستريخت معايير يجب احترامها في آن واحد من طرف الدول الراغبة في الانتقال إلى العملة الموحدة، هذه المعايير تدعى بمعايير التقارب والتي هي:²³⁸

- يجب أن تكون تقلبات العملة في خلال السنتين الماضيتين على الأقل على نطاق التقلبات الطبيعية لنظم الصرف الأوروبي.

- يجب أن لا يتعدى معدل التضخم 1.5 عن متوسط معدلات التضخم لأقل ثلاث دول أعضاء تضخمًا.

- يجب ألا يزيد معدل العجز الموازي عن 3% من الناتج الإجمالي المحلي.

- يجب ألا يزيد حجم الدين العام عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

- يجب ألا تتجاوز 2% عن متوسط معدل أسعار الفائدة طويلة الأجل في ثلاث دول التي تشهد أقل معدلات التضخم.

لقد استفادت أحد عشر دولة هذه المعايير وهي: النمسا، بلجيكا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، إسبانيا، هولندا، البرتغال. وذلك في ماي 1998. أما اليونان فقد استطاعت اللحاق بالمجموعة في أول يناير 2002، حيث أصبح الإتحاد النقدي الأوربي يمارس عمله بطرحه لليورو.

3- نظرية المنطقة النقدية المثلى:

هنالك العديد من النظريات التي تناولت موضوع التكامل النقدي بالتحليل، وأهم هذه النظريات نظرية منطقة العملة المثلى التي ظهرت سنة 1961 في ورقة بحثية لـ *R. MUNDELL* الذي يعتبر أول من صاغ مصطلح

²³⁷ عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، ط2، الأردن، 2003، ص 257.

²³⁸ François desheemakaeke ; mieux comprendre l'euro ; édition d'organisation ; paris ; 1998, p 43

منطقة العملة المتلى، وقد تابع هذا الموضوع بعض الإقتصاديين أمثال *Mac Kinnon , Kenen* والذين ركزوا على الإطار النظري وصياغة بعض الحجج التي تؤيد انضمام الدولة إلى هذه المناطق.

1- حركة عوامل الإنتاج لـ *Mundell* : *Factors Mobility*

حاول *Mundell* (1961) من خلال عدد من الأبحاث والدراسات تبين مدى أهمية حركة عوامل الإنتاج في حل الأزمات والصدمات. حيث رأى أن الشرط الأساسي لمنطقة إقتصادية مثلى هو حركية عوامل الإنتاج. بفضل هذا الشرط فإن نظام الصرف الثابت (أو عملة موحدة) داخل المنطقة هو نظام صرف معوم بالنسبة لدول أخرى والذي يسمح بتعديل سريع للاختلالات. إذن فإن أي أزمة غير متناظرة داخل المنطقة ينتج عنها حركة في رؤوس الأموال واليد العاملة لإعادة التوازن بين العرض والطلب.²³⁹

وحسب *Mundell* فإن توحيد العملة يؤدي إلى اختفاء أول أداة لتصحيح حالة عدم التوازن (سعر الصرف)، كما أن الإقتصاديات الوحيدة التي لديها حركة كبيرة لعوامل الإنتاج أو التي لديها مرونة كبيرة في الأسعار والأجور يمكن أن تشكل منطقة نقدية مثلى. أما إذا كانت حركة عوامل الإنتاج ضعيفة، وكان هناك جمود كبير في الأجور، ستواجه الدول العديد من الصعوبات للتصدي للصدمات الإقتصادية الكلية.

2- الاندماج المالي لـ *Ingram* : *Financial integration*

يرى *Ingram* (1962) من خلال تحاليله وأبحاثه الإقتصادية أنه يمكن للاندماج المالي بين الدول أن يخفض ويقصص من الحاجة إلى أداة الصرف بحيث أنه يمكن لعوامل الإنتاج وخاصة حركة عوامل رؤوس الأموال أن وتصحح الاختلالات داخل إقتصاديات الدول إذ أن هذه الحركة تتمثل في تدفقات رؤوس الأموال التي تكون على شكل قروض من الدول التي تتميز بفائض مالي إلى الدول التي تعاني من عجز مالي، هذا يعني أن الاندماج المالي القوي سيؤدي بالنتيجة إلى حركة رؤوس الأموال والتي تساهم في التوازن.

3- درجة الإنفتاح الإقتصاد لـ *Mc Kinnon* : *Open economy degree*

يرى *Mc Kinnon* (1963) أن العنصر المتحكم في انضمام الدولة إلى منطقة العملة هو مدى انفتاح الإقتصاد القومي الذي يعني نصيب السلع التجارية من الناتج أو حجم قطاع التجارة الخارجية وقياس هذا العنصر وفق العلاقة النسبية بين السلع التجارية والسلع غير التجارية حيث إذا زادت الأولى عن الثانية يكون الإقتصاد أكثر انفتاحا والعكس صحيح، ويتوقف هذا المعيار على مدى تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) والتوازن الداخلي (استقرار الأسعار والتوظيف الكامل)، ويرى *Mc Kinnon* أن الدولة المعتمدة في دخلها القومي على قطاع التجارة الخارجية من مصلحتها الدخول في منطقة العملة مع أهم شركائها

²³⁹ Mundell. Robert, *A Theory of Optimum Currency Areas*, American Economic Review, vol 51, pp510-511; 1961

التجارين من أجل تحقيق الإستقرار. كما من مصلحة الإقتصاديات المنفتحة اعتماد نظام الصرف الثابت فيما بينها.²⁴⁰

4- طبيعة التخصص لـ Kenen : Specialization nature

يركز Kenen (1969) في نظريته على عنصر تنوع هيكل الإقتصاد القومي والذي ينعكس في تنوع هيكل الصادرات والذي ينجر عنه إتباع الدولة لسعر الصرف الثابت وفي الأخير يكون هناك جدوى من انضمامها إلى منطقة العملة، حيث يرى ان تنوع الهيكل الإنتاجي للدولة وكذا تنوع هيكل صادراتها يجعل تغير هيكل الطلب الخارجي على السلع المحلية لا ينعكس على كل السلع المصدرة، ومن ثم لا يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات الشيء الذي يؤدي عدم وجود حاجة إلى تغيير سعر الصرف كأداة لاستعادة التوازن الخارجي.²⁴¹ كما إن درجة التنوع في الإنتاج والإستهلاك بين الدول تعمل على إزالة العوامل المساهمة على إحداث الأزمات والصدمات في قطاع أو مجال معين، ففي هذه الحالة فان الصدمة لا يمكن أن يكون لها تأثير على الدول المتكاملة، وان تم تسجيل آثار فيكون بنسب متقاربة بين هذه الدول غير أن هذا لا يؤثر على تماسك المجموعة فهذا التخصص يقضي على أزمات التسويق ويخفض من التكاليف.

5- تقارب نسب التضخم لـ Fleming : Inflation ratio similarity

أثبت كل من Fleming (1971) و Haberler (1970)، بأنه إذا كانت تغيرات معدلات التضخم بين الدولتين A و B متساوية فالدولتين تشكلان منطقة نقدية مثلى. لأن تساوي تغيرات التضخم بين دولتين يضمن استقرار سعر الصرف في الأجل الطويل²⁴²، ومنه فالمعيار الأساسي لقيام منطقة عملة مثلى بين مجموعة من الدول حسب Haberler & Fleming هو وجود تقارب بين معدلات التضخم بين هذه الدول.

6- الاندماج الجبائي لـ Kenen:

نعتبر أن هناك اندماج جبائي قوي بين دولتين A و B إن كان يؤدي إلى تقليص تغيرات سعر الصرف الحقيقي، نفرض أن الطلب على منتجات الدولة A انتقل باتجاه الطلب على منتجات الدولة B (صدمة غير متماثلة في الطلب)، مما ينتج عنه انخفاض في صادرات الدولة A هذا الانخفاض يمكن تصحيحه بتخفيض الدولة A لعملتها، هذا الحل ممكن في حالة وجود تكامل تجاري بين الدولتين لكن يستثنى في حالة وجود اتحاد نقدي بينهما. أما في حالة الإتحاد النقدي الصدمة غير متماثلة يمكن تعويضها بتخفيض مساهمة الدولة A في الموازنة

²⁴⁰ Renald Mckinnon , *optimum currency areas and key currencies ; Mundell I versus Mundell II*, forthcoming journal of common market studies; Stanford university, California , 2004;

<http://www.stanford.edu/~mckinnon/papers/optimumreueur.pdf>

²⁴¹ معاوري شلي، المرجع السابق، ص 143-144.

²⁴² Marie-Annick Barthe ; *Economie de l'union européenne*, édition economica.paris.2004.p216-217

المشتركة (ضرائب على الأجر الفدرالي، المساهمة في الحماية الاجتماعية....) وعن طريق زيادة هذه العوائد من الودائع الفدرالية (الإتحادية).

إن الإندماج الجبائي يتضمن ويفرض وجود موازنة فدرالية (اتحادية) مركزية ووجود مبدأ التحويلات المالية من المناطق التي تشهد فائض إلى المناطق التي تتعرض لأزمات إقتصادية. فالموازنة الفدرالية ستسمح بتحقيق استقرار ألي للدخل الحقيقي ولسعر الصرف الحقيقي.²⁴³

لذلك رأى Kenen أنه بإمكان الدول غير المتضررة توزيع المساعدات والإعانات المالية على الدول الأعضاء المتضررة من تلك الصدمات والأزمات غير المتماثلة وهذا بواسطة النظام الجبائي مما يتطلب توفر إرادة قوية واندماج سياسي ما بين دول المنطقة النقدية فيشرح Kenen النظام الجبائي لتصحيح أي عجز أو اختلال في اقتصاد الدول ويستبعد الحاجة إلى نظام الصرف في حل المشاكل الإقتصادية.

7- تناسب التفضيلات لـ *Kindleberger* و *Cooper* :

الإتحاد النقدي هو مكسب جماعي، يعكس طلب مشترك لمواطني مختلف الدول، فإذا كانت المبادلات بين الدول الأعضاء كبيرة وكانت التفضيلات متقاربة، في بعض المرات بالنسبة للسلع الخاصة وبالنسبة للسلع الجماعية (غير قابلة للانقسام) مثل قبول نفس التسوية بين البطالة والتضخم، هذه الدول إستوفت الشروط لتكوين فيما بينها منطقة نقدية مثلى.

4- الوحدة النقدية الأوروبية وشروط المنطقة النقدية المثلى

لقد أعدت عدة دراسات وتحليل كثيرة من قبل العديد من الباحثين الإقتصاديين حول المنطقة النقدية المثلى بعد فترة من التجارب التي كانت تهدف الى معرفة ما إذا كانت دول الإتحاد النقدي الأوروبي تشكل منطقة نقدية مثلى.

1- تماثل الصدمات: *Symmetric Shocks*

بما أن أغلب التكاليف المتعلقة بتشكيل الوحدة النقدية تنتج عن افتقاد سعر الصرف كأداة للتصحيح ولمواجهة الصدمات عديمة التماثل، فإذا كانت نتائج الصدمة والأزمة من عرض وطلب وسرعة التصحيح والأسلوب المتبع لمعالجة هذه الأزمة متماثلا بين الدول فان الحاجة إلى السياسات المستقلة لكل دولة تنقلص وترتفع الفوائد والمنافع الصافية نتيجة دخول العملة الموحدة، الشيء الذي لاحظته كل من Bayoumi (1996)²⁴⁴ و Eichengreen & في سياسات بعض الدول الأوروبية من بينها النمسا، ألمانيا، الدانمارك، فرنسا، دول

²⁴³ Jérôme Totignon et Bernard Yvars, *Economie monétaire européenne*, édition Hachette, paris, 2002, p34-35

²⁴⁴ Veronika Milweski, *la notion de zone monétaire optimale : survey et application e l'UEM* ; thèse de master ; école nationale d'administration ; 2004, p25

البنولوكس (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ)، سويسرا. حيث لاحظ ارتباط إيجابي بين الصدمات الأساسية في هذه الدول، حيث أن هذا الارتباط كبير في دول المحور بالمقارنة مع دول الجنوب.

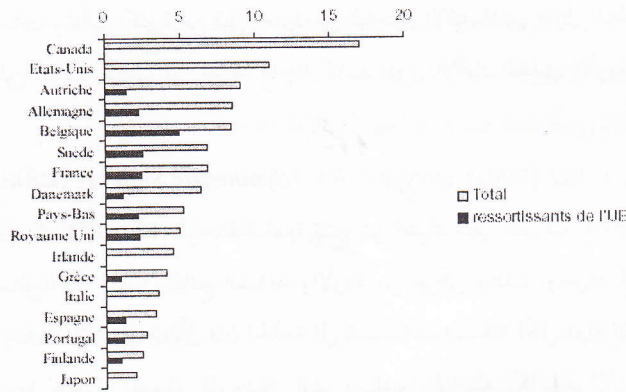
ولقد بين كل من²⁴⁵ Rummel&Demertzis&Hughes(2000) وجود تقارب بين الصدمات في دول الإتحاد الأوروبي، إلا أنه وبالموازاة مع Bayoumi&Eichengreen لاحظوا بأن الارتباط قوي جدا بين دول المحور (دول الوسط) (النمسا، ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، هولندا، الدنمارك، لوكسمبورغ) وبين مجموعة المحيط (المملكة المتحدة، البرتغال، إيرلندا، إسبانيا، إيطاليا، فنلندا، السويد). ولقد إستخلص الباحثين أن التماثل يلاحظ بشكل موسع بين الدول فيما يخص سياسات الطلب المتبعة إلا أن الهياكل الاقتصادية تبقى متباينة.

ولقد أثبت كل من²⁴⁶ Fatas&Decressins(1994) أن هناك توزيع أقل تماثلا للصددمات في أوروبا، حيث يتصف جزء كبير منها بالصددمات النوعية. وعموما يلاحظ أن نتائج الدراسات المتعلقة بتشابه الصدمات هي إستنتاجات غامضة ومتناقضة. وهذا ما لاحظته Taval(1994).

2- حركة الأيدي العاملة:

بعد مجموعة من الدراسات والتحليلات توصل ماندل Mundell إلى أنه عندما يكون نظام الصرف غير قادر على تصحيح وتسوية الاختلالات فلا بد من البحث عن وسائل أخرى كحركة عوامل الإنتاج، حيث تستطيع هذه الأخيرة تعديل تكاليف الصدمات غير المتماثلة.

الشكل رقم (01): نسبة الأشخاص المولودين بالخارج سنة 1998



Source: Employment Outlook, OECD, Juin 2001, p.170

فمن خلال الأعمدة البيانية للشكل (01) نلاحظ أن مجموع السكان الأجانب داخل كل دولة والمولودين خارج البلد الذي يعيشون فيه يتفاوت من دولة إلى أخرى فهو يتواجد بنسب كبيرة في كل من كندا والولايات المتحدة.

²⁴⁵ Ibid :p 25

²⁴⁶ Ibid :p 26

الشيء الذي يعني أن الهجرة نحو هاتين الدولتين أنشط من الهجرة نحو أوروبا، كما يلاحظ أن المهاجر من أصل أوروبي يمثل نسبة ضعيفة بالمقارنة إلى نسبة المهاجرين الكلية، ما عدا بلجيكا التي نجد فيها نسبة المهاجرين منها كبيرة بالمقارنة مع مثيلاتها الأوروبية، أما فيما يتعلق بكندا والو.م.أ يلاحظ أن هناك هجرة كبيرة للأفراد نحوها وانعدام خروج الأيدي العاملة منها. وحسب هذه الإحصائيات نستخلص أن أوروبا لا تستفيد من حرية تنقل الأيدي العاملة وبالتالي لا تستفيد من السوق الموحد، فلقد عرفت دول المجموعة الأوروبية في العشرية الماضية ضعف في تنقل الأيدي العاملة حيث عوض هذا النقص بجاليات من دول العالم الثالث التي وصلت نسبتها 0.5% من مجموع سكان أوروبا أي ما يعادل 2 مليون مهاجر في حين بلغت هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 0.6% حيث أنها تفوق 15 دولة أوروبية فيما يخص الهجرة، وينجم عن هذا الضعف تكاليف معتبرة في حالة حدوث صدمات غير متماثلة.

- إذن ما تفسير ضعف تنقل الأيدي العاملة في أوروبا؟

فمن وجهة منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (1999) OCDE أن الهجرة داخل أوروبا قل ما تكون هي الحل أمام مشكلة الأزمات والصدمات الإقتصادية التي قد تصيب دول المجموعة الأوروبية وذلك راجع إلى ضعف حركية الأيدي العاملة داخل المجموعة حيث أن هناك العديد من العوامل المانعة لذلك والتي منها:²⁴⁷

- تقارب الرواتب بين العمال في الدول الأوروبية الشيء الذي لا يحفز الأوروبيين على الهجرة من دولة إلى أخرى من أجل العمل فيها ما دامت الأجور متقاربة بين الدول الأوروبية.

- تقارب نسب البطالة أي أن الطلب على الشغل متقارب في الدول الأوروبية مما لا يشجع الأفراد على الانتقال للبحث عن العمل في دولة أخرى ما دام هناك بطالة في كلا البلدين.

- وجود عوامل نوعية لسوق الشغل إذ أن هناك فوارق واختلافات في سياسات أسواق العمل الشيء الذي أظهرته الدراسات الخاصة بحركة الأيدي العاملة حيث يرى الإقتصادي (2000) Bertola أن حجم الإنتاج وسعر سوق العمل (الأجر) عاملان مرتبطان حيث أن عدم المرونة في حركة الأيدي العاملة يؤدي إلى صلابة الأجور وجودها إذ أنهما يتأثران ببعضهما البعض، فمثلا نفرض أن هناك مرونة في حركة الأيدي العاملة وعلى سبيل الحصر يكون هناك عرض مرتفع للأيدي العاملة (بطالة) فهذا ينتج عنه انخفاض في الأجور وبالتالي زيادة لإنتاج على عكس لو كان عرض الأيدي العاملة منخفض فهذا ينجر عنه ارتفاع في الأجور وبالتالي زيادة التكاليف وهذا ما يؤدي إلى نقص في الإنتاج.

ويرى (1992) Van Rompuy & Abraham أن ارتفاع نسب البطالة في أوروبا لا يؤدي إلى تخفيض سعر

²⁴⁷ OECD, EMU Facts, Challenges and Policies ; Organisation for Economic Cooperation and Development ,paris,France,1999,in Veronika Milweski ; op cit :p28

الدراسات فإن الفوارق على مستوى الهياكل القانونية والمؤسسية ما زالت قائمة بين الدول الأوروبية لكنها في الفترة الأخيرة يلاحظ بأن هناك محاولة لإزالتها بشكل تدريجي ما يجعلها تتشابه فيما بينها. وخلاصة هذا يرى كل من (Danthine & Giavazzi & Von Thadden 2000) أنه بالرغم من التقدم البطيء في بعض الميادين فإن الإدماج المالي في المنطقة الأوروبية يؤدي في المدى البعيد إلى تحسين فاعلية ونشاط الأسواق المالية في منطقة اليورو.

4- درجة الإنفتاح الاقتصادي: *Open economy degree*

إن الإنفتاح الاقتصادي هو عامل من عوامل تحديد المنطقة النقدية المثلى، كلما كان الإقتصاد منفتحا كلما قلت تأثيرات سياسة الصرف على الإقتصاد، فالإنفتاح الاقتصادي يمثل قيمة الحاصل بين الصادرات والواردات للسلع والخدمات بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام. وتقدر الإشارة إلى أن أوروبا تتميز بدرجة عالية من الإنفتاح التجاري مع وجود خاصيتين: ²⁴⁹ أكثر الدول إنفتاحا أقلها حجما. التدفقات التجارية موجهة نحو التجارة ضمن الإتحاد على حساب المبادلات مع باقي العالم الخارجي.

ويتضح من خلال الجدول (01) أن درجات انفتاح الإقتصاديات الأوروبية متغيرة بشدة من بلد إلى آخر، تتراوح من الحد الأقصى 91.7% من الناتج الداخلي الخام لبلجيكا، إلى الحد الأدنى 29.9% لإيطاليا واليونان.

حتى وإن كانت هذه الفروقات تفسر جزئيا من خلال شدة اختلاف الحجم بين أعضاء الإتحاد الأوروبي، إذ نجد أن الدول كبيرة الحجم تتميز بدرجة انفتاح أقل بالنسبة للدول الصغيرة، إذن نتائج تكاليف/مزايا العملة الموحدة لن تكون حتما متماثلة بالنسبة للدول الأعضاء لذلك يحتمل أن مجموع الإتحاد الأوروبي لا يشكل منطقة نقدية مثلى.

²⁴⁹ Marie-Annick Barthe, op cit ,p214

الجدول رقم(01) درجة الإفتتاح الإقتصادي لسنة 2002

38.3	البرتغال	53.5	النمسا
33.6	اسبانيا	91.7	بلجيكا
48.8	السويد	43.1	الدانمارك
30.7	بريطانيا	39.9	فنلندا
12.3	الوحدة الأوروبية	31.5	فرنسا
13.5	و.م.أ	38.4	ألمانيا
10.8	اليابان	29.9	اليونان
23.0	استراليا	85.4	ايرلندا
44.1	كندا	29.9	ايطاليا
51.3	سويسرا	65.3	هولندا

Source: European Economy73, 2001, in Veronika Milweski : op cit ;p30

5- طبيعة التخصص: *Specialization nature*

بني معيار *Kenen* على أساس فكرة أن الصدمات غير المتماثلة تكون أقل احتمالية في الدول التي تكون فيها التجارة متنوعة، فحسب ²⁵⁰(2003) *Krugman* فإن أوروبا تشهد درجة كبيرة من تنوع الإنتاج إذا ما قورنت بالو.م.أ، من جهة أخرى تلاحظ منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي تشابه متنامي لهياكل الإستهلاك في أوروبا وبالتالي فإن أعضاء الإتحاد الأوروبي لا يتأثروا كثيرا بالصدمات غير المتماثلة بحيث أن كل عضو ينتج شيئاً من الكل ويستهلكون بصفة متماثلة. وهذا ما أوضحه (2004) *Marie-Annick Barthe* الذي يرى أن دول الإتحاد الأوروبي الكبرى لديها جهاز إنتاجي متنوع الذي يحميها من أي صدمة نوعية يتعرض لها أي قطاع، حيث أن التبادل بين الدول الأوروبية هو في الواقع تجارة ضمن الفروع متعددة الأصناف، وهذا التنوع في الإقتصاديات الأوروبية بمثابة ضمان لمواجهة أي أزمة قطاعية.

وفي هذا السياق أنشأ (1997) *Bayoumi & Eichengreen* مؤشرات اختلاف التجارة في أوروبا في نهاية 1995 وهذه المؤشرات تركز على الفوارق في بنية التجارة للدول الأوروبية مقارنة مع ألمانيا التي تعتبر العضو المركزي في الوحدة النقدية الأوروبية. هيكل التجارة قسم إلى ثلاث أصناف: زراعة، معادن، صناعة وبينت هذه المؤشرات درجة الاختلاف التجاري مع ألمانيا أكثر أهمية بالنسبة لليونان (التي تمثل الزراعة فيها عامل مهم) وهولندا (أكبر مصدر للغاز)، بينما دول أخرى مثل النمسا وإيطاليا والبرتغال تتقارب أكثر من الهياكل الألمانية، إذن فتشابه هياكل الإنتاج على مستوى الإتحاد الأوروبي تبدو متباينة.²⁵¹ إضافة إلى ذلك فإن بعض الدول الأوروبية الصغيرة هياكل إنتاجها أكثر تخصصاً مثل: فنلندا التي تخصص

²⁵⁰ Veronika Milweski ; op cit ;p31

²⁵¹ Ibid, p31-32

في الخشب والإلكترونيك بينما تخصص ايرلندا في الزراعة والتكنولوجيا العالية، وتخصص لوكسمبورغ في البنوك والخدمات المالية. علاوة على ذلك التجارة الخارجية لايرلندا هي أكثر تبعية للمملكة المتحدة وكذلك ايرلندا تجارها الخارجية أكثر تبعية لروسيا، فهاتين الدولتين لا تنتمي لمنطقة اليورو مما يجعل كل من ايرلندا وفرنلندا، ولوكسمبورغ أكثر قابلية للتعرض لازمة قطاعية مثل أزمة فنلندا (أزمة الورق والخشب) التي تعرضت لها سنة 2003 والتي كادت أن تزعزع الإتحاد النقدي الأوروبي.

6- تماثل نسب التضخم: *Inflation ratio similarity*

حسب Fleming فإن المعيار الذي يحدد المنطقة النقدية المثلى يكمن في تجانس معدلات التضخم²⁵²، وما هو ملاحظ أنه خلال العشرين سنة الأخيرة انخفضت معدلات التضخم بوتيرة مختلفة في كافة الدول الصناعية، وأن دول منطقة اليورو لا تتباعد إلا قليلا من حيث معدلات التضخم، خاصة بفضل شروط الإنضمام التي حددتها معاهدة ماستريخت.

وتتراوح هذه المعدلات في منطقة اليورو ما بين 4.0 كحد أقصى في اسبانيا و1.4 كحد أدنى في فنلندا.

الجدول رقم (02) نسب التضخم في الدول الأعضاء في منطقة اليورو

ES	EL	LU	IE	Zone euro	BE	IT	PT	FR	DE	AT	NL	FI
4,0	3,9	3,4	2,9	2,4p	2,4	2,3	2,2	2,2	2,1	2,0p	1,8p	1,4

Source: Eurostat, juillet 2006

7- الإدماج الجبائي: *Fiscal integration*

إن معايير ماستريخت الى جانب ميثاق النمو الإستقرار ساهما في تسجيل المزيد من التقارب والإستقرار الضريبي، حيث يشير كل من (2000) De Bandt & Mongelli إلى وجود درجة من التقارب على المستوى القروض العمومية الصافية، وفي مجموع العائد الجاري وفي مجموع المصاريف الجارية، وحتى وإن كان الارتباط بين الدول ليس قوي فهو مع ذلك إيجابي كما يوضحه الجدول (03).

²⁵² Marie France Jarret, Les théories de la zone monétaire optimale et les critères de convergence, Université du Maine, France, 2006,

الجدول رقم (03) إرتباط السياسة الجبائية بالمقارنة مع معدل منطقة اليورو من 1986-1998

ارتباط القروض الصافية	ارتباط مجموع العائد الجاري	ارتباط مجموع المصاريف الجارية	
0.599	0.832	0.740	فرنسا
0.713	0.365	0.895	بلجيكا
0.762	0.300	0.922	فنلندا
0.794	0.020-	0.820	فرنسا
0.506	0.277	0.795	ألمانيا
0.658	0.431	0.679	ايرلندا
0.605	0.539	0.662	إيطاليا
0.248	0.685	0.738	هولندا
0.785	0.528	0.820	البرتغال
0.793	0.330	0.932	اسبانيا
0.623	0.324	0.785	معدل منطقة اليورو
0.762	0.389-	0.822	و.م.أ.
0.677	0.640-	0.143	اليابان
0.803	0.032	0.871	كندا

Source ; Veronika Milweski ; op cit ; p33

ونتيجة لضعف ميزانية الإتحاد الأوروبي فإنها تعتبر غير كافية لأن تكون مبعث للإستقرار ومحدد لتوجهات السياسة الإقتصادية الأوروبية²⁵³، حيث أنها تمثل أقل من 2% من الناتج المحلي الخام ومخصص جزء كبير منها لتمويل السياسة الزراعية المشتركة ولتمويل الصناديق الهيكلية. معزل عن توارد الصدمات غير المتماثلة²⁵⁴. كما أن معيار الإندماج الضريبي يفرض على الدول الأوروبية خلق موازنة اتحادية الشيء الذي ما زال مستثنيا لحد الآن من قبل الدول الأعضاء²⁵⁵. ويبقى التنسيق الجيد لسياسات الميزانية بين الدول الأعضاء هو الضمان الوحيد لاستقرار اليورو²⁵⁶.

²⁵³ Marie-Annick Barthe , op cit,p252

²⁵⁴ Veronika Milweski ; op cit ; p33

²⁵⁵ Jérôme Totignon et Bernard Yvars, op cit ; p35

²⁵⁶ Veronika Milweski ; op cit ; p71

المراجع:

1. جون وليامسون، مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي، في التكامل النقدي العربي: المبررات - المشاكل - الوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986.
2. صندوق النقد العربي، التكامل النقدي العربي، الطبعة الأولى، لبنان، 1981.
3. عبد السلام عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، دار الجماهيرية، ليبيا، 1993.
4. عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، ط2، الأردن، 2003.
5. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية، مصر 1997.
6. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، ط1، دار غريب، القاهرة، 1997.
7. مغاوري شليبي، اليورو: الآثار المتوقعة على اقتصاد البلدان العربية والعالم، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 133.
8. نيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، دار إيجي مصر، ط2، مصر، 1999.
8. François desheemakaeke ; mieux comprendre l'euro ; édition d'organisation ; paris ; 1998,
9. Jérôme Totignon et Bernard Yvars, **Economie monétaire européenne**, édition Hachette, paris, 2002, Marie-Annick Barthe ; **Economie de l'union européenne**, édition economica.paris.2004.
10. Marie France Jarret, **Les théories de la zone monétaire optimale et les critères de convergence**, Université du Maine, France, 2006,
11. <http://mapage.noos.fr/RVD/ZMO.html>
12. Mundell, Robert, *A Theory of Optimum Currency Areas* , Américain Economic Review, vol 51 ,pp510-511 ;1961
13. Renald Mckinnon , *optimum currency areas and key currencies ; Mundell I versus Mundell II*, forthcoming journal of common market studies; Stanford university, California , 2004;<http://www.stanford.edu/~mckinnon/papers/optimumreueur.pdf>
14. Veronika Milweski, *la notion de zone monétaire optimale : survey et application e l'UEM* ;thèse de master ;école nationale d'administration ;2004